الفصل الرابع
الكرد

كرد سورية والثورة

على مدى عقود طويلة من الزمن يرزح الشعب الكردي في سورية تحت هيمنة سياسة بعثية شوفينية غاشمة بقيادة الأسد الأب والابن، حقبة اتسمت ليس فقط بالاضطهاد بل بإلغاء الهوية والوجود وبالإقصاء من كل ماله علاقة بشؤون البلاد، لم تكتف السلطة الحاكمة بذلك بل تعمدت سياسة التجويع والإرغام على التبعية الاقتصادية من خلال الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، حكر الوظائف وإصدار قوانين خاصة بالمناطق الكردية، كل هذه الممارسات تجعل من النظام المذكور في مقدمة أعداء الكرد وينفي كل زعم بإمكانيته العدول عن سياسته الشوفينية وبالتالي تحوله إلى صديق للكرد يمكن الوثوق أو الاعتماد عليه، هذا حتى لو فكّر المرء من وجهة نظر كردية صرفة وتجاهل آلام النزف الشديد التي تعانيها سورية بطولها وعرضها. أيديولوجية حزب البعث وإصراره على إلغاء كافة المكونات الأخرى وأيادي النظام السوداء التي لوثت بسفك دماء الكرد قبل العرب من المفروض أن تشكل الحافز للحركة الكردية وتجعلها

في صدارة المعارضة السورية وفي قيادة انتفاضتها ضد بغي هذا الحكم الشمولي. ابتعاد الحركة الكردية عن الالتحام مع المعارضة السورية يغيب ليس فقط التأثير الكردي على نهج وخطى المعارضة بل يضعف إن لم يغيب أيضا حتى أصوات من هم أصدقاء للكرد وللتعددية السياسية داخل المعارضة وتسهم في تقوية شوكة من هم مناهضين للتعددية السياسية وإشراك الآخر، هؤلاء الذين في حقيقة الأمر لا فرق بينهم وبين النظام القائم سوى سعيهم الحثيث إلى تبديل سلطة بأخرى.

اليوم القرار الكردي السوري يجب أن يكون كرديا سوريا صرفا، ذلك لن يكون ممكنا مع تواجد معظم قيادات الأحزاب الكردية في كردستان العراق. اليوم، ليس غدا يجب أن يدق ناقوس الخطر لدى الأحزاب والقيادات الكردية وأن تشعر بالابتعاد الحقيقي عن مراكز التأثير، عن المشاركة في عملية صياغة دولة سورية القادمة وبضرورة الخروج من الضبابية بل ربما من الأصح تسميتها بالميوعة السياسية التي صبغت المواقف السياسية للحركة الكردية لا الشعبية.

مرة أخرى سؤال يجب أن نصارح أنفسنا به ومن ثم شركائنا في الوطن هل نحن كردستانيون أم كرد سوريون؟؟؟

دخول الثورة السورية عامها الثالث وتجاوز أعداد الضحايا المائة ألف من أرواح المواطنين السوريين، يبرهن دون شك على مدى إصرار الشعب السوري العظيم على المضي قدما في طريق العزة والكرامة وتصميمه على انتزاع حريته، بذلك يستمر في وضع المسمار تلو الآخر في نعش النظام

الغاشم وقيادته المهترئة .

منذ قرابة عقد من الزمن عندما أعلن عن وفاة الأسد الأب فيما يسمى بمجلس الشعب بدأت الدمى الموجودة هناك وعلى رأسهم رئيس المجلس آنذاك ببكاء وعويل من يفقد ولي نعمته! ذرفوا حينها دموع التماسيح، الرجل الوحيد في سورية الذي ليس بإمكان سوري آخر أن يسد الفراغ الذي سيخلفه لولا أن الله سبحانه وتعالى أنقذهم بواحد من سلالته وأفسح المجال الطبيعي للرئيس الحالي ليقود البلاد، حتى يأتي أطفال درعا ويعرّفوا هؤلاء معنى الشجاعة والرجولة الحقيقية، وبأن سورية فيها ما يفوق عشرين مليونا من البشر ويستطيعون قيادة بلادهم وطنا للجميع لا مزرعة لعائلة أو فئة أو عصبة.

على الرغم من الجرح الذي لا يندمل والنزيف الذي لا ينضب في جسد الوطن والمواطن جراء تشبث الأسد وحاشيته بالسلطة وجراء مواقف الدول الكبرى التى لا ترى المنطقة إلا من منظور مصالحها السياسية، على الرغم من كل ذلك نستطيع أن نقول بأن التحرر قد بدأ فعلا، فليس هناك سوري واحد في الداخل أو في الخارج إلا وبدأ يعتز بنفسه كإنسان لقد انتهى عهد تأليه الأشخاص ولقد سقطت الأوثان، سورية اليوم جديدة بكل شيء وبقدر ما تقوم به آلة النظام الهمجية من تدمير وتحطيم للبنية التحتية للبلاد بقدر ما تقدم في الوقت عينه خدمة تقوية روح الإباء والإصرار والتحدي عند السوريين وتمنحهم المزيد من الثقة بمسيرتهم النضالية، مصداقيتها ضرورتها وتعرّي النظام، تجرّده من آخر أوراقه

اليابسة حتى بين من كانوا يوما ما من الموالين له.

الحركة الكردية في سورية عليها الخروج من تقوقعها وأخذ مكانتها في الصفوف الأمامية للحراك المناهض للسلطة مكانة تليق بالكرد كمكوّن أساسي وهام في سورية بدل الامتعاض من قرار هنا وتسمية هناك، المكان الطبيعي للكرد هو تواجدهم حيث يصنع القرار وبالتالي شركاء في صياغتها بدل الولولة السياسية التي لا تقدم ولا تؤخر في الأمر شيئا.

أول من ثاروا على النظام
وسيكونون آخر من يستفيد من سقوطه!

الثورة ضد ظلم وطغيان نظام البعث البغيض بدأها كرد سورية كما هو معروف بأمد طويل قبيل النهضة العربية التي جاءت بها رياح الربيع العربي من تونس، تمثلت بالانتفاضة الكردية الشعبية العارمة عام 2004 والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء، مئات الجرحى وآلاف المعتقلين هذا بالإضافة إلى سياسة الانتقام التي مارستها السلطة الدكتاتورية من خلال إصدار العديد من القرارات والمراسيم العنصرية الجائرة بحق المنطقة الكردية التي كانت تعاني التمييز المقيت أصلا.

كرد سورية مع بقية أطياف المجتمع السوري يتأملون انتصار الإرادة الشعبية وإقامة دولة مدنية ديمقراطية تعددية موحدة، يجد فيها الجميع متسعا للتآلف والعيش المشترك وذلك من خلال القبول والاعتراف بالآخر.

حساسية القضية الكردية إقليميا هي التي زادت الأمور تعقيدا. التوجس من تنفيذ أجندات القوى الإقليمية والمتمثلة بالدرجة الأولى

بالمصالح التركية، هذه الخشية أثرت بشكل مباشر على السلوك والنهج السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي غير المنسجم مع المعارضة السورية والتي تبلورت في علاقته مع المجلس الوطني السوري الذي بدوره يخضع لنفوذ كبير من حزب الإخوان المسلمين القريب من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا.

الحركة الكردية ببقية أحزابها المنضوية تحت لواء المجلس الوطني الكردي في سورية قريبة من المعارضة لكنها ليست منخرطة في صفوفها تنظيميا. حركة تيار المستقبل التي كان يقودها الشهيد مشعل التمو مثّلت الجهة الكردية السورية السياسية الوحيدة المنخرطة بنفس القوة والزخم مع بقية قوى المعارضة لكن تأثيرها خفت بشكل ملحوظ مع تغييب قائدها.

جدير بالذكر أيضا انخراط بعض الشخصيات الكردية المستقلة والتنسيقيات الشبابية الكردية في الحراك.

هذه المعادلة المتشابكة أعطت خصوصية للحراك الكردي في مواجهة النظام وكذلك خصوصية لسياسة النظام الأقل هجومية وربما أخف عدوانية تجاه المناطق الكردية التي تحولت نوعا ما إلى ملاذات آمنة للسوريين من بقية المحافظات الساخنة حتى أمد قريب.

لكن العنف بدأ يقوض هذه الملاذات الآمنة أيضا ونذير الدمار بدأ مع الهجوم الذي قامت به مجموعات مسلحة تدعي انتماءها للجيش الحر على مدينة (سري كانيه) الكردية المعربة إلى رأس العين. الحقيقة أن الكل يعلم بأن النظام لن يسقط من خلال السيطرة على رأس العين التي تخلو

أساسا من قوات الجيش الحكومي، لكن الهجوم جاء بإيعاز من حكومة أنقرة وخدمة لمصالحها أكثر من أي طرف آخر، كونها لا تريد لكرد سورية أي نفوذ قد يشكل عونا لإخوتهم الكرد في تركيا مستقبلا والذي يتجاوز عددهم العشرين مليون نسمة يعيشون على أرضهم التاريخية مجردين من حقوقهم القومية.

الآن لا يحق لأحد أن يلوم الكرد لأن منطقتهم لم تتعرض للقصف والتدمير مسبقا، بل إن جميع السوريين يتمنون لو أن الدمار المؤسف لم يلحق بسائر مدنهم وبلداتهم، لكن الكرد قبل أي مكون سوري آخر بحاجة إلى إستراتيجية جديدة تضع الصالح العام للشعب السوري بسائر مكوناته في أولوياتها، تلك الإستراتيجية لابد أن تسير باتجاه الانضمام للائتلاف الوطني السوري حيث يعدّ ذلك واجبا وطنيا وخطوة باتجاه توحيد القوى وقطعا لدابر التذرع بشرذمة المعارضة من قبل المجتمع الدولي وإجباره أخلاقيا وقانونيا على القيام بواجبه تجاه شعبنا والمساهمة في إيقاف نزيف الدم السوري.

المعارضة السياسية والعسكرية المتمثلة بالجيش الحر الذي كثرت جماعاته وقياداته لهم بدون شك الكثير من الأخطاء لكن إيصال الصوت والتأثير على القرارات وتقويم الاعوجاج يأتي أقوى من الداخل ومن خلال الاشتراك الفعلي كجزء هام وشريك أساسي في العملية السياسية لا من خارجها.

بدون شك ينظر كرد سورية إلى السيد عبدالله أوجلان كزعيم كردي

ناضل ومازال من أجل القضية الكردية في كردستان تركية، كما أنهم يرون في السيد مسعود البرزاني قائدا كرديا فذا لكن هذا لا يغير من حقيقة أن مستقبل كرد سورية مع بقية الشعب السوري بمختلف أطيافه وحل قضيتهم في دمشق ليس في أربيل أو قنديل.

الآن وليس غدا على القوى السياسية الكردية أخذ موقعها الفعلي في صدارة المعارضة السورية وإلا سيكون الكرد آخر المستفيدين من سقوط النظام هذا إن بقيت أي استفادة.

الشعب الكردي في سورية من حقه التمتع بحقوقه القومية دستوريا ضمن الوطن السوري الواحد، شأنه في ذلك شأن بقية المكونات ولا قبل له على الاستمرار في معاداة الأنظمة القادمة أيضا وكأن قدره أن يعيش منبوذا جيلا بعد الآخر.

الائتلاف الوطني السوري جاء تأسيسه تحت ضغوط دولية كبيرة من أجل توحيد أكبر قدر ممكن من المعارضة ومن خلال حيثيات مشابهة للوقائع التي رافقت تأسيس المجلس الوطني إلا أنه يبقى مسعى بالاتجاه الصحيح من أجل إعادة تنظيم المعارضة التي تباعدت وتوحيدها من جديد تحت مظلة تضم معظم فصائلها بحيث يمكن أن ينبثق عنها حكومة مؤقتة تكون مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية.

رغم عدم التوصل إلى التوافق في الكثير من المسائل العالقة بين الكرد والمعارضة يبقى انضواء الحركة الكردية والمتمثلة بالهيئة العليا أو على أقل تقدير المجلس الوطني الكردي تحت راية الائتلاف هو أفضل الخيارات.

البروزة

البروزة كلمة دارجة يستعملها السوريون كثيرا للدلالة على الاهتمام بالشكليات والأطر البراقة فقط وإهمال المضامين الهامة والجوهرية وهنا أريد أن أذكر إخوتنا في القيادات السياسية الكردية السورية بأن المشهد السوري العام يضم بين جنباته الكرد أيضا ويظهر دورهم الفعلي ويقارن مع ما هو متوقع منهم، أنتم على الخشبة والشارع يترصد حتى أنفاسكم!

الارتقاء إلى حجم مسؤوليات المرحلة الصعبة ليس فقط حاجة بل مطلب جماهيري ملحّ ينتظر من قادة المجلس الوطني الكردي في سورية أن يصلوا إليه، امتحان عملي لنضوج الساسة الكرد بعيدا عن المناظرة في فترة مرهفة الحساسية من عمر البلاد حيث لا توجد فيها هوامش ولا فسحات للأخطاء ولا متسعا للنسيان والتسامح.

إذا نظرنا إلى المجلس الوطني الكردي الذي هوعبارة عن ائتلاف سياسي يضم قرابة ستة عشر حزبا متفاوت النفوذ والحجم فهو يمثل شريحة واسعة من الأطياف السياسية للشعب الكردي في سورية نرى أن هذا الوفاق

تحت سقف هذه المظلة جاء نتيجة عوامل، ظروف، ضغوط وتوجسات فرضتها المسيرة النضالية للانتفاضة الشعبية العارمة التواقة للحرية على مستوى سورية عامة والتي بدأت سلمية وأغصبت على العسكرة تدريجيا.

كل خطوة باتجاه رصّ الصف الكردي هو مباركة بلا شك وتستحق كل التقدير لكن المسيرة طويلة وتحتاج إلى تضحيات كثيرة على طول الطريق تبدأ من الأمور الشخصية الضيقة مرورا بالمصالح الحزبية التي ليست أكثر اتساعا من الشخصية عندما يتعلق الأمر بأحزابنا من الكرد السوريين. التحلي بالأدوات الأخلاقية والفكرية المطلوبة يفرضه الواقع الأليم الذي يمر به البلاد سلوكا وأداء حتى الوصول إلى ذلك اليوم الذي يتمكن فيه السوريون التخلص من نظام الحكم الشمولي وبناء سورية موحدة ليس على نهج البعثيين بإلغاء وإقصاء الآخر بل يكون بلدا لكل السوريين بدستور يقرّ حقوق الشعب الكردي والأثوري والسرياني وغيرهم من الإثنيات إلى جانب الشعب العربي في دولة مدنية تعددية ديمقراطية.

المجلس نجح إلى حد ما في احتواء الشارع الكردي لكن هناك الكثير من المهام والواجبات الملقاة على عاتقه والتي لم يفلح في صياغة إستراتيجية مناسبة تنسجم مع المرحلة التي تعتبر منعطفا تاريخيا مميزا، منها التنسيق مع مختلف التيارات السياسية السورية المعارضة والذي يستوجب الحضور القوي والمشاركة السياسية المؤثرة في الفعاليات داخل وخارج سورية بعيدا عن سلوكية الانسحابات الهزلية والتي تترك آثارها السلبية وتشكل فراغا سياسيا باهتا في المكان الذي من المفروض أن يكون فيه التواجد

الكردي ملحوظا.

هناك أمر لا يقل أهمية أيضا وهو إظهار ذاتية القرار الكردي السوري حصرا مع كل التقدير للأطراف الكردستانية ومحاولة الاستفادة من تجاربهم السياسية لا نسخها، استقلالية القرار يخلق المناخ الملائم للحوار مع المعارضة السورية بمصداقية الجميع بأمس الحاجة إليها خاصة وأن هناك أمورا مصيرية تحتاج إلى بيئة حوار شفافة.

حفاظ المجلس على كيانه أمر إيجابي دون أن يشكل ذلك عائقا من اشتراك ممثلين عنه في صفوف المعارضة السورية بل هي ضرورة لابد من تداركها لكي يأخذ المكون الكردي مكانه الطبيعي في الحراك السوري المعارض بهوية ناصعة واضحة المعالم لا كالحة مبهمة تقبل شتى التأويلات.

إنشاء المجلس فروع له في الخارج من الخطوات التي تتمتع ببعد فكري ورؤية إستراتيجية متسعة الأفق للواقع الكردي المعاصر ومحاولة ميمونة لحشد الطاقات الهائلة من كرد الشتات، لكن لكي يتم ذلك يتطلب من الداخل الكردي وبالتحديد قادة الأحزاب الكردية ذات الشأن إفساح المجال لممثليها في الخارج وعدم تكبيلهم بقيود علاقاتهم البينية القائمة شخصية كانت أم فكرية في الوطن لكي تمارس على الشاكلة نفسها في الخارج.

المطلوب هو الاهتمام بجوهرية الأمور حتى لا يتحول المجلس إلى مجرد بروزة لا أكثر.

شتان ما بين كردستان وإسرائيل

كثرت في الآونة الأخيرة أحاديث المقارنة بين إسرائيل وكردستان وعلى وجه الخصوص بعد سقوط الموصل في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي وقيام الأكراد بإرسال قوات البيشمركة للسيطرة على مدينة كركوك والتي كانت من المناطق المتنازع عليها مع حكومة المركز ومن ثم ما أعقب ذلك من تصريحات رئيس الإقليم مسعود البارزاني حول طموحه في الانفصال عن حكومة المالكي الهشة والنية في إجراء استفتاء شعبي حول ذلك وبالتالي إعلان كردستان دولة مستقلة.

ظاهريا عملت الأحداث المذكورة على تفتح قريحة بعض المثقفين القوميين العرب حيث وصم الأكراد بالانتهازية والانفصالية وكأن ما هو حق طبيعي للعرب يعدّ جريمة سرقة موصوفة للكرد وما يحلمون به هو عملية سلب لحقوق الغير ومحاولة لتفتيت عراق متناغم منسجم. ما يؤسف له هو أن البعض من هؤلاء محسوب على المعارضة السورية التي توسّم السوريون يوما فيها الخير والأمل في التخلص من نظام الحكم الشمولي والانتقال بالبلاد إلى التعددية السياسية التي تضمن حقوق

الجميع.

بعض الأكراد أيضا صفقوا لتصريحات المسئولين الإسرائيليين المؤيدة لاستقلال كردستان مثلهم في ذلك كمثل بعض الفلسطينيين الذين مجّدوا ولا يزالون طاغية مثل صدام حسين متناسين وحشيته في التعامل مع ليس فقط الكرد بل مع عامة العراقيين واستعداده لإبادة نصف شعبه في سبيل كسر إرادة النصف الآخر وحرمانه من أبسط حقوق المواطنة. إسرائيل بدورها لا تتوانى لحظة عن قتل الأطفال، النساء، المدنيين العزل وما يحدث هذه الأيام في غزّة ليس إلا إثبات على أنّها لم ولن تغير من سياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني قيد أنملة. حري بإسرائيل التوقف عن سفك دماء الأبرياء قبل التحدث عن الحريات للآخرين. جدير بالذكر بأن الموقف الإسرائيلي ليس دافعه محبة الكرد كما قد يتوهم البعض بل هو لإبراز أهميتها على الساحة الإقليمية خاصة بعد أن وهنت علاقاتها المتينة التي كانت تشمل بشكل كبير التعاون الأمني والعسكري مع تركيا منذ قدوم حزب العدالة والتنمية والذي يجد أن مصلحة بلاده تكمن في التقرب من العالمين العربي والإسلامي وليس إسرائيل.

الحرمان، الاضطهاد، التشريد، التعذيب، القتل، وبالتالي مسيرة النضال الشاقة والطويلة لنيل الحرية واسترداد الحقوق تجعل أوجه الشبه الحقيقية هي بين الشعبين الكردي والفلسطيني ليس العكس ويدل دلالة قاطعة على ضحالة تفكير من يشبه كردستان بإسرائيل مهما علت درجاتهم العلمية.

شتان ما بين كردستان الذي عاش شعبها على ترابها منذ أزل التاريخ حتى يومنا هذا على الرغم من المجازر المتكررة ومحاولات طمس الهوية القومية من خلال التعريب والتريك ومختلف أنواع التهميش التي تعرضوا لها على أيدي الأنظمة الغاصبة مقارنة مع دولة إسرائيل التي هاجر إليها اليهود من شتى أصقاع الأرض بناء على ذرائع لو اعتمد شرعيتها لاضطر سكان الأرض إلى تغيير خريطة العالم.

إسرائيل دولة غاصبة ونظامها الديمقراطي المزعوم لا ينطبق إلا على رعاياها اليهود وحصرا من يحمل الفكر الاستيطاني التوسعي، من هذا المنطلق فإن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي وغيره من المسئولين بدعمهم قيام دولة كردية تأتي ضارة لا نافعة.

الكرد ليسوا بحاجة إلى إسرائيل ولا إلى غيرها لإثبات عدالة قضيتهم وحقهم المشروع في بناء دولتهم المستقلة بقدر ما هم بحاجة إلى توحيد خطابهم السياسي.

أخيرا لابد من الإشارة بأن الغاية مما آنف ذكره ليس دعوة لعداء كردي مفتوح مع إسرائيل فالعديد من الدول العربية في وئام وسلام مع الدولة العبرية بل هو تذكير بحقائق قد يغفل عنها البعض في زحمة الأحداث التي تعصف بالمنطقة.

من الهيئة الكردية العليا إلى المرجعية

قرابة الأربعة أعوام تكاد تمر من عمر الصراع الدائر على السلطة في سورية التي لم يسلم السوريون بمختلف مكوناتهم من تداعياته السلبية، مخلفاته المأساوية والكرد السوريون لم يكونوا يوما ما بمنأى عن تأثير هذا الصراع وإفرازاته، حيث ساهم استمرار الصراع إلى حد بعيد في توسيع الهوة بين أطرافها السياسية أيضا، التي يمكن حصرهم في محورين أحدهما تابع للبارتي الديمقراطي (البارزانيين) أي المجلس الوطني الكردي والثاني بمؤسساته المتعددة لحزب العمال الكردستاني (الآبوجيين) وكثر السجال حول استفراد الطرف الأخير بالسلطة وحول أحقية كل منهما في تسيير دفة الأمور في المناطق الكردية السورية وبالتالي مشروعية ادعائهم تمثيل الشعب الكردي، آماله وتطلعاته.

بعد كيل الاتهامات من طرف لآخر اشتغلت قنوات الاتصال حامية بينهما وتمخضت عنها بالتالي الهيئة الكردية العليا التي لم تنجح منذ يوم ولادتها في أربيل بأن تكون مظلة سياسية تغطي طرفي النزاع فعليا ويخرج

من تحتها القرار الكردي التوافقي، مؤخرا وبعد إرهاصات مماثلة لما قبل إنشاء الهيئة المذكورة تم في دهوك وأيضا برعاية رئيس إقليم كردستان العراق تأسيس مرجعية كردية سورية.

ليس بخاف على أحد بأن ما يحدث هو عملية صراع على النفوذ في الشارع الكردي بين الفريقين: الآبوجي والبارزاني وأن الشخصيات الحزبية والمستقلة في المرجعية السياسية الوليدة سيكونون بلا حول أو قوة وقراراتها ستحتاج دائما للرجوع إلى مرجعيتين فعليتين في كل من أربيل وقنديل ليتم المصادقة عليها وعلى الأغلب فإن قرار المرجعية الوليدة إن صح تسميتها في الشأن السوري سوف تكون مع القوي الذي يحمل السلاح على الأرض اليوم وهو في هذه الحالة الجانب الآبوجي ولن تكون سوى هيئة صورية تم القبول بها منهم على هذا الأساس وتحت ضغوط قوية بعد الهجمات الإرهابية المركّزة على كوباني، لكن إذا أراد البارزانيين الحفاظ على نفوذهم على الكرد السوريين فعليهم العمل على الارتقاء بالقوة العسكرية للطرف التابع له أولا ومن ثم يمكن للمحورين إن لم تكن أجنداتهما حزبية بحتة المساهمة في دمج القوتين العسكريتين في جيش وطني كردي يقوم على حماية حدود المناطق الكردية فيكتسبون بذلك قوة نوعية هم في أشدّ الحاجة إليها وثقلا يؤهلهم كشركاء أقوياء في بناء الدولة السورية الجديدة.

كما أسلفنا فإن ثلاثة ملايين من الكرد السوريين لايزالون يفتقرون لإستراتيجية واضحة خاصة بهم، ثلاثة ملايين في هذا الجزء من كردستان

بالإضافة إلى مليون مهجر في شتى أصقاع الأرض لا يملكون استقلالية قرارهم وهناك ثقافة غير مبررة للدونية تجاه أكراد الأجزاء الأخرى وأحزابها مسيطرة على عقلية مختلف القيادات السياسية الناشئة والعتيقة على حد سواء.

إذا كان الإجماع الكردي هو حاجة ملحة في ظل هذه المرحلة المفصلية التي تمر فيها المنطقة عامة وهو مطلب جماهيري ملحّ وإذا كان المحوران صادقين في نواياهما في توحيد الصف والخطاب الكرديين فليس على القيادتين إلا الجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معا دون استخدام الكرد السوريين تماما مثل أحجار شطرنج حتى بمناصبهم المصطنعة.

المجلس الوطني الكردي والائتلاف

قبول الائتلاف الوطني لقوى الثورة الاشتراك في مؤتمر جنيف يعتبر تحولا في الموقف العام للمعارضة السورية وتغييرا في خطابها السياسي الداعي إلى عدم محاورة النظام ويعدّ قرارا قريبا إلى الموضوعية لأسباب جمة منها: عدم تمتع قيادات الائتلاف أنفسهم بثقل مؤثر في الداخل، تشتت المعارضة المسلحة وضياع مراكز القرار كذلك أعاصير المحنة العنيفة التي تدمر البلد وتعصف بالسوريين وتشتتهم في كل مكان ولا ننسى طغيان الصبغة الدينية وانتشار الثقافة الراديكالية بين المعارضين المسلحين، انحراف مسار الثورة السورية وبالتالي دخولها في متاهات بات تقدير زمن الخروج منها أمر غير معلوم.

لكن بيئة الحوار حسب المعطيات التي أفرزتها لقاءات لافروف، كيري، زيارات الموفد الأممي الإبراهيمي المتعددة لا تبشر بفرصة سانحة للتوصل إلى تسوية سياسية مدعومة بقرار دولي يضع حدا لمعاناة السوريين وينهي الصراع الدامي الذي يزداد سوءا مع شروق شمس كل يوم جديد، لكي يتم التوصل إلى ذلك لابد للأسد أن يرحل وكما يعلم الجميع فهو لن

يفعل بل باق في الحكم حتى إشعار آخر ومؤتمر جنيف إن عقد سوف تخرج منه المعارضة خالية الوفاض.

من جهة أخرى فإن انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف والمشاركة في المؤتمر المحتمل أمر إيجابي ولو أنه جاء متأخرا، لكن المجلس الكردي نفسه يشبه إلى حد بعيد الائتلاف من خلال افتقاد قياداته للقاعدة الشعبية والثقل المؤثر في الداخل، نتيجة التشرذم الكبير لمختلف التيارات السياسية المنضوية تحت لوائه، عدم استقلالية قراره والتي تعتبر من الأمور التي استغلها المنافس الأبرز حزب الاتحاد الديمقراطي الذي استطاع أن يحقق نجاحات ملحوظة على الأرض مستفيدا من حالة الهدنة مع نظام البعث في دمشق كون أمر إسقاطه لا يندرج في سلّم أولوياته لا في الوقت الراهن ولا حتى على المدى الإستراتيجي، من هنا نستطيع الاستنتاج بأن قرار المجلس جاء في محاولة حثيثة لخلق توازن للقوى مع الحزب المذكور الذي يزداد نفوذا وشعبية وتتطور مؤسساته العسكرية والمدنية في عموم المناطق الكردية خاصة مع تصدي قوات حماية الشعب لهجمات تنظيمي دولة العراق والشام وجبهة النصرة الإرهابيين وقدرة الحزب على توظيف ذلك إعلاميا مما ساهم في تسهيل عملية التعبئة للمزيد من الشبان والشابات في صفوفه، كما أن حزب الاتحاد بدا دائما مهيأ بخطة بديلة (ب) وقد ظهر ذلك جليا من خلال إعلانه الإدارة الذاتية في المناطق الكردية شراكة مع المكونات الأخرى كرد على إعلان المجلس الكردي انضمامه إلى الائتلاف في محاولة منه لتقويض تحالف المجلس مع قوى المعارضة

السورية وإظهار ضعفه وعدم شرعيته كممثل للكرد في المحافل الدولية.

السلبي في الأمر هو تعميق الخلاف الكردي - الكردي وبعثرة القوى وتناقض الخطاب، أما الإيجابي في ما يحدث هو وضوح المواقف السياسية للحركة الكردية ليس فقط لشركاء الوطن في المعارضة السورية بل للشعب الكردي السوري نفسه حيث مثل هاتين الخطوتين كفيلتين بإزالة الضبابية عن نهج الطرفين ويطرح السؤال الأهم برسم الرأي العام الكردي الشعبي لاتخاذ موقف وإذا كان الانفصال عن سورية لم يكن في يوم من الأيام مطلبا كرديا لا على مستوى النخبة السياسية ولا حتى على المستوى الشعبي لعامة الكرد فهذا يعني أن ارتباط مصير الكرد مع بقية المكونات السورية الأخرى أمر حتمي لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح:

هل التخلص من الحكم الشمولي والانتقال بالبلاد إلى نظام حكم برلماني ديمقراطي تعددي سيجعل من المكون الكردي شريكا فعليا في بناء البلد وأن حل الوضع الكردي مرهون بزوال حكم البعث؟

أم أن حل المسألة الكردية السورية يمكن أن يتم في ظل النظام الاستبدادي القائم؟

تداعيات مناصفة السلطة

في الوقت الذي استحوذ الكرد على تعاطف وتضامن دوليين غير مسبوق على المستويين الرسمي والشعبي من خلال محاربة تنظيم داعش الإرهابي يطفو خلاف كردي – كردي، قديم جديد على السطح، خلاف خطير من شأنه تقويض ليس فقط كل الفرص التي قد تمهد إلى تحقيق حلم طالما دغدغ مشاعر الشعب الكردي التواق إلى الحرية وهو إقامة دولته القومية الخاصة به أسوة ببقية شعوب العالم، بل أيضا خطورة ضياع المكتسبات التي حصلوا عليها حتى يومنا هذا. هذا الأمر يجب أن يعرفه الشارع الكردي والمواطن العادي غير المتحزب.

كما هو معروف فإن الاقتتال الداخلي في منتصف التسعينيات بين الحزبين الكرديين البارتي الديمقراطي بزعامة البارزاني والاتحاد الوطني بزعامة الطالباني والذي كان ضحيته الآلاف من الأبرياء لم يكن له أي دوافع قومية أو وطنية بل كان محض اقتتال حزبي صرف وتناحر على السلطة مدعوما من القوى الإقليمية التي تتقاسم جغرافية كردستان وخدمة لأجنداتها

السياسية ولم يتوقف الطرفان عن الاقتتال حتى نهاية التسعينيات وتحت ضغوط أمريكية قوية بعد التوصل إلى اتفاق مناصفة السلطة وبعد تأكد كل منهما بأن القبول بالتقاسم خير من ألا تبقى سلطة على الإطلاق.

الذي حصل منذ نهاية التسعينيات وحتى يومنا هذا أن الاتحاد الوطني الكردستاني فقد الكثير في مناطق نفوذه لصالح حركة التغيير(كوران) بزعامة نوشيروان مصطفى من جهة واهتمام رئيس الحزب جلال الطالباني بسياسة المركز في بغداد على حساب الإقليم بصفته رئيسا للعراق الفيدرالي ومن ثم غيابه التام عن المشهد السياسي بسبب مرضه وافتقاد الحزب بذلك لكاريزميته المؤثرة من جهة أخرى وازدياد ضعف حزب الاتحاد مقابل تنامي دور البارتي بزعامة البارزاني.

الأمر الآخر الذي له أهمية بالغة هو أن نفوذ الحزبين مقسم مناطقيا فالبارتي في كل من دهوك وأربيل عاصمة الإقليم فيما نفوذ الاتحاد الوطني في مدينة السليمانية وريفها ما يعزز ثقافة الكانتونات ويشجع إن لم يتدارك الأمر في حينه إلى خيار الالتجاء إلى إدارتين منفصلتين تعمل كل منها لصالح حزبه لا شعبه وتقع في فخ التبعية للقوى الإقليمية التي تتربص بالشعب الكردي وتضمر له الشر ويتحول قواعد وقيادات الحزبين إلى بيادق في لعبة المحورين الإيراني التركي المتنافسين على النفوذ في المنطقة!

في ظل مثل هذه الظروف وفي ظل الحضور القوي لكل من الدولتين السابق ذكرهما اللتين اليوم كما في الماضي يهمها إضعاف الصف الكردي تقترب فترة انتهاء ولاية رئيس الإقليم وجدلية التجديد الذي يتوجب

تغييرا في دستور الإقليم.

لاشك أن مسعود البارزاني بإمكانه لعب دور الزعيم الكردي ذي التأثير القيادي الإيجابي على مسيرة حركة التحرر الكردية كقائد ملهم لشعبه، لكن للقيام بمثل هكذا دور عليه الابتعاد عن التشبث بالسلطة ومحاولة احتكار المناصب الهامة مثل رئاسة الحكومة لابن أخيه وإدارة أمن الإقليم لابنه مسرور الأمر الذي يفقد المصداقية في نيته خدمة شعبه والنضال من أجل إيصاله إلى بر الأمان دون ضمان بقاء السلطة محصورة في قبضة عائلته ما يتناقض مع خصال زعيم الأمة الملهم الذي من المفترض أن يرى في كل كردي ابنا، أخا، أختا، قريبا وعشيرة وإلا فهو شخص عادي لا يتميز في تعطشه للسطوة والملك عن أي قيادي سياسي أو عسكري آخر وعليه توقع المعاملة من عامة الشعب على الأساس نفسه.

السلام التركي الكردي

جاءت دعوة أردوغان الموجهة إلى البارزاني لزيارة تركيا وتحديدا إلى ديار بكر (آمد) عاصمة كردستان الشمالية في ظل ظروف إقليمية متداخلة ومعقدة ربما تبرر غرابة الدعوة نفسها من قبل أرفع مسئول تركي حتى الآن لشخصية كردية رسمية بشكل علني تلك الزيارة التي قسمت الشارع الكردي بشكل مباشر بين مؤيد ومعارض على الرغم من العلاقات الوطيدة في المدة الأخيرة بين الطرفين، لكن لتقييم ذلك لابد من التطرق إلى العوامل الرئيسة التي مهدت لتلك الزيارة في هذا التوقيت تحديدا.

ليس بخاف على أحد بأن تدهور الأوضاع بشكل مأساوي في سورية نتيجة غياب المصالح الأمنية والسياسية للدول العظمى في التدخل الجدي لحسم الصراع بل على العكس كل البوادر تشير إلى أن الدول النافذة وفي مقدمتهم الولايات المتحدة ترى أن في استمرار الصراع مصلحة أمنية، سياسية، تكتيكية وإستراتيجية حيث إن الجماعات الإرهابية المعادية للغرب متلهية بمعارك محلية وتأسيس إمارات همجية هناك من ناحية وأن

مصادر النفط والطاقة في دول الخليج العربي لا تزال في أمان من ناحية أخرى كما أن صفقة الكيماوي السوري ومؤخرا اتفاق الدول الستة الكبرى مع إيران حول برنامجها النووي تعدّ من أهم الأمور في سلم أولويات تلك الدول على حساب الصمت عن انتهاكات النظام المريعة بحق السوريين وبالتالي منحه فرصة تحقيق نجاحات له ولحلفائه في طهران على المعارضة السورية المشتتة والتي في أغلبها واقعة تحت تأثير الدولة التركية. تقهقر المعارضة هي خسارة لتركيا التي كانت تحلم بلعب دور القوة الإقليمية الكبرى بينما الآن بدت تخشى حتى على حدود دولتها الحالية نتيجة لعب نظام الأسد الحذق بالورقة الكردية ووضعها في خدمته من خلال التعاون مع قيادات حزب العمال الكردستاني على مبدأ العدو المشترك لتجنيد فرعه السوري المعروف باسم حزب الاتحاد الديمقراطي ووضعه تحت تصرف نظامه التام مقابل وعود بإدارة ذاتية وهمية للمناطق الكردية السورية.

أن يقوم رئيس إقليم كردستان بزيارة إلى تركيا من باب تبادل الآراء وتعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين بوصف تركيا دولة جارة وكبيرة للإقليم فهذا أمر طبيعي يخدم بالتأكيد الطرفين، خاصة مع وجود اتفاقات اقتصادية بين الإقليم الغني بالنفط وبين تركيا، لكن أن تعتبر هدف الزيارة انعاش سلام تركي - كردي وتوطيدها فإن هذا الأمر بعيد كل البعد عن الواقع، ليس لأن رئيس الإقليم لا يبتغي ذلك بل لا غبار على نواياه الصادقة بشأن حقن الدماء الكردية والتركية، لكن الجهة التي بكل تأكيد تحترف المكر والدهاء هي التركية المتمثلة بحزب العدالة

والتنمية وعلى رأسهم رجب طيب أردوغان فهذا الملاك يستقبل رموزا كردية بملابسهم التقليدية ويحتفل معهم في عاصمة الكرد من جهة فيما يدعم جماعات إرهابية بالسلاح والعتاد لقتل الكرد ويبني جدارا عنصريا فاصلا بينهم من جهة أخرى. نوايا أردوغان لا تختلف كثيرا عما يعتمره الأسد في داخله من ضغينة تجاه الشعب الكردي.

الهدف هو استدراج القوى الكردية لتكون أطرافا متناحرة بالوكالة في المحورين السني – الشيعي، الأمر الذي سوف يؤسس لخلافات كردية مزمنة، يضعف صفهم، يبعثر قواهم ويشتتها في الوقت الذي هم في أشدّ الحاجة إلى توحيد خطابهم.

إذا نجحت أنقرة في ذلك تكون قد ألهت الكرد عن قضيتهم الأساسية وشلّت قدرتهم على الاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية الاستثنائية التي تفتح أبوابا من الإمكانات للكرد لإثبات وجودهم على أرضهم كشعب ونيل حقوقهم أسوة بكل شعوب العالم. الأمر بالنسبة لتركيا هو استغلال رمز كردي مثل السيد البار زاني الذي يتمتع بتعاطف شعبي لتقزيم دور القوى الكردية المتواجدة على أرضها في كردستان تركيا وإلا فلماذا لا يعمل أردوغان على إرساء عملية السلام مع من هم معنيين بالأمر ألا وهم جميع القوى السياسية الكردية المتواجدة في كردستان تركيا وعلى رأسهم حزب العمال الكردستاني الذي يخوض نضالا أسطوريا منذ أكثر من ثلاثين عاما.

تركيا العدالة والتنمية والملفات الإقليمية الشائكة

لاشك أن الدور التركي كقوة إقليمية مؤثرة على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط عموما والدامية منها في كل من العراق وسوريا خصوصا محوري. الدليل على ذلك هو استمرار الأحداث في الدولتين الجارتين نحو الأسوأ طبقا للمنحى الذي تتخذه تداعيات الصراع على تركيا.

ليس بخاف على كل متابع أن الاعتماد الأمريكي بشقيه الجمهوري والديمقراطي على الدور التركي في إيجاد حلول لقضايا المنطقة تراجع منذ عهد بوش الابن إلى حد كبير لحساب إقليم كردستان والعراق عموما، فيما بعد انصبّ جلّ اهتمام حكومة أوباما على ملف إيران النووي، في الوقت الذي حاولت تركيا نفسها خلق المناخ الملائم لها بغية إظهار دورها كقوة إقليمية عظمى محاولة الاقتراب بل احتضان ما يمكن احتضانه من الدول العربية، تقاربت مع حركة حماس على حساب علاقتها المتينة مع إسرائيل، بعدها جاءت الأحداث الدامية التي عصفت بالمنطقة مع ما سمي بالربيع العربي واستلام الحركات الإسلامية المقربة منها قيادة معظم تلك الثورات تقوية لرغبتها في تولي زعامة عالم إسلامي جديد يعيد أمجاد الإمبراطورية

العثمانية التي حكمت العالم العربي لأربعة قرون.

لكن الرياح لم تجر بما تشتهيها سفينة أردوغان ومحاولة تركيا الاستفادة من التغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط باءت الواحدة تلو الأخرى بالفشل. جاءت الصدمة مع توصل السيسي إلى سدة الحكم من خلال انقلاب عسكري مدعوم من الغرب ومطيحا بمرسي الذي انتخب في أول انتخابات حرة في تاريخ مصر، كما تمّ فيما بعد حظر حزب الإخوان المسلمين المقرب من تركيا.

استمرت فرص تركيا للقيام بدور اللاعب الإقليمي الأهم بالتناقص تدريجيا حيث تخاذلت أمريكا ومعها الدول الغربية بالتدخل عسكريا في الشأن السوري ضد النظام ورفضت المساهمة في إنشاء منطقة حظر جوي فيها، من ثم أدارت الظهر للمعارضة التي لحزب الإخوان المسلمين السوري الموالي لتركيا دور كبير عليها، كما علينا ألا ننسى العامل الأهم، القديم والمتجدد الذي أقلق ولا يزال يقضّ مضاجع الحكومات التركية المتعاقبة منذ عقود ألا وهو الدور المتنامي للقوات الكردية المسلحة المحسوبة على حزب العمال الكردستاني في المناطق الكردية المتاخمة لكردستان تركيا.

هذه الإحباطات التي واجهت حكومة العدالة والتنمية دفعتها إلى استعمال الأوراق التي بحوزتها وما امتناعها من الاشتراك في الحملة الدولية ضد تنظيم داعش المتطرف إلا واحدة من أهم تلك الأوراق، كما أنها لم تسمح لقوات البشمركة الكردية بالعبور من أراضيها إلى كوباني إلا

تحت ضغوط دولية قوية وصلت إلى حد التشكيك في مصداقية عضويتها في حلف شمال الأطلسي. المسألة التي نحن معنيون بها في ظل هذا الصراع المستتر بين حكومة تركيا الإسلامية السنية وبين القوى العظمى اليوم هو تدهور الأوضاع في سورية واستمرار القتل والدمار إلى أجل غير مسمى. الغرب يتجاهل دور تركيا المحتضنة لمعظم أطراف المعارضة السورية.

بإمكان تركية قطع أسباب الاستمرار عن التنظيمات التكفيرية وفي مقدمتهم داعش لكن ذلك لن يحصل الآن، لأن استمرار الصراع ربما يكون أفضل من انتهائها على الطريقة المصرية من وجهة نظر تركيا بل ربما إشكالية التوصل إلى تسوية سياسية في سورية وتعقيدها قد يعيد لها دورها الإقليمي حين تدرك أمريكا ومع حلفائها بأنه لا يمكن التوصل إلى استقرار في المنطقة دون إعطاء تركيا بمركزها الجيوستراتيجي دورها الهام والنزول عند رغباتها وهذا الأمر من الصعب جدا تحقيقه نظرا للخلافات الجوهرية بينهما حول ماهية القوى التي ينبغي أن تحكم سورية المستقبل هذا بالإضافة إلى السياسة الأمريكية والغربية التي تسعى دائما إلى الحفاظ على توازن القوى الإقليمية بين كل من إيران وتركيا أو السنة والشيعة في الشرق الأوسط الملتهب.

إلى ذلك سيستمر عرض أفلام فصل الرؤوس عن الأجساد وحرق البشر أحياء بمهنية عالية..

إلى ذلك سيستمر مسلسل تساقط البراميل المتفجرة على رؤوس السوريين لأنها أرخص تكلفة للقتل.

دولة كردية

أنظمة الأمر الواقع بمؤسساتها السياسية والعسكرية منها في منطقة الشرق الأوسط عموما والدول التي تتقاسم أراضي كردستان خصوصا تعيش حالة حرب ودفاع عن الوجود في مواجهة الأعاصير التي هبت مع بواكير رياح التغيير التي قدمت مع الربيع العربي والتي لا تزال تشكل خطرا على بقاء العديد منها على الرغم من الالتفاف عليها في مصر واليمن وحصرها في حالة تشبه الاحتضار في سورية إلا أن الصراع لا يزال قائما بين قديم يأبى الرحيل وجديد ضبابي ضاعت ملامحه وسط موجات التطرف المتلاطمة وبروز قوى ظلامية تحرق الأخضر واليابس.، تحاول كسر إرادة الإنسان العادي وتجريده من حضارته وماضيه، هدم حاضره وحجب المستقبل عنه.

إذا كانت الظروف الدولية عملت يوما على أن يبقى شعبا تعداده يربو على الأربعين مليون نسمة يعيش على ترابه دون كيان قومي خاص به حيث جرى إلحاق أرضه بمن فيه من خلال معاهدات دولية جائرة بأربعة دول، العراق، سورية، إيران وتركيا، فإن رياح الظروف الدولية اليوم

تجري بما تشتهيه سفينة الكرد، إذا قام قبطانها بتسيير دفتها مع الريح لا ضده لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح واسترجاع الحقوق لأهلها.

الدول الغنية الكبرى والنافذة في السياسة العالمية تفكر مثل رأسمالها تفكيرا جبانا، التغيير بالنسبة لهم مغامرة محفوفة بالمخاطر، هم لا يضمنون ماهية الأنظمة التي قد تحل مكان الأنظمة الاستبدادية القائمة في المنطقة لذلك يفضلون الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه أو في أحسن الأحوال استبدال أشخاص بآخرين أي الاكتفاء بعملية تغيير للأسماء لا النظم التي اعتمدت عليها عقودا.

اسم كردستان كوطن للكرد لم يكن ذا صدى ولم يطرح بهذه القوة منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، حيث تم التعامل حينها مع قضية الكرد مثل قضايا باقي شعوب المنطقة من خلال وعود بالاستقلال في معاهدة سيفر1920 م بين الدولة العثمانية والحلفاء، لكن بنود تلك المعاهدة مع كل الأسف لم تر النور تحت ضغوط من الدولة التركية الفتية بعدئذ بزعامة مصطفى كمال أتاتورك ولرغبة أوروبا في إرضاءه ئلكي يمضي قدما في محاربة الإسلام والخلافة الإسلامية في تركيا، بذلك تخلى الأوروبيون عن الأكراد، تنصلوا من وعودهم وتم عقد معاهدة لوزان 1923م التي فيها تم تجاهل قضية الشعب الكردي تماما. من ذلك التاريخ يعاني الإنسان الكردي مرارة الحرمان من هويته القومية في كل البلدان التي تقاسمت جغرافية وطنه بطولها وعرضها.

لقد خبر الكرد مرارة المعاناة، العجز وقلة الحيلة في مواجهة أنظمة

الدول المحتلة التي كانت القضية الكردية دائما تشكل الحافز القوي لتجاوز خلافاتهم حتى الشائكة منها في سبيل منع الكرد من الحصول على أي مكاسب قومية في أي جزء كان. اليوم هذه الدول بالكاد تستطيع الحفاظ على وجودها: الدولة السورية بالحدود التي رسمها الإنكليز والفرنسيون تُنَازعُ الموت، العراق غارقة في معمعة من الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، إيران متورطة في ملفات إقليمية شتى من خلال دعمها للحركات الشيعية: الحوثيون في اليمن، حزب الله في لبنان، شيعة البحرين، نظام الأسد في سورية والقسم الموالي لها من حكومة العراق بالإضافة إلى معركتها مع المجتمع الدولي في سبيل تخصيب اليورانيوم. تركيا بزعامة العدالة والتنمية من جهتها تعاني من تدهور في العلاقات مع الغرب، الولايات المتحدة وإسرائيل، كذلك مع الدول العربية وفي مقدمتها مصر بعد الانقلاب العسكري على حركة الإخوان ومرسي، فيما كرديا هي على علاقات اقتصادية متميزة مع إقليم كردستان، الأمر الذي لم تكن تركيا نفسها تتوقع، كما أنها في حالة هدنة ومفاوضات مع أكرادها.

الكرة الآن في ملعب قادة الكرد أنفسهم وعلى وجه الخصوص في إقليم كردستان الجنوبي الملحق بالدولة العراقية.

الواقع الذي يخيّم على إقليم كردستان منذ أن فُرض الحظر الجوي للطيران العراقي شمالا في بداية التسعينيات أي في أعقاب حرب الخليج الثانية مهد للكرد تأسيس حكم ذاتي قوي وشبه مستقل، استمر في التحسن حتى يومنا هذا مخلّفا نوعا من الاستقرار السياسي والرخاء

الاقتصادي بفضل الظروف السياسية التي عمّت المنطقة ومن ثم قيادته السياسية التي فعلت الكثير لكن ليس بالكافي إذا لم تدرك أهمية هذه المرحلة واستثنائية ظروفها.

الدول التي تحتل كردستان لن تعرض الاستقلال على طبق من ذهب، حتى الدول الأوروبية الصديقة التي تخشى على مصالحها الحيوية في المنطقة لن تنادي باستقلال كردستان بالنيابة عن الكرد. القيادة السياسية الكردية التي أصبح وجودها يشكل أحد عوامل الاستقرار في المنطقة وخاصة بعد محاربة القوات الكردية تنظيم داعش الإرهابي بدعم وتوافق دوليين، عليها بدون إبطاء واليوم قبل غد وضع الجميع أمام الأمر الواقع بإعلان كردستان العراق دولة كردية مستقلة.

التاريخ أثبت على مر السنين بأن لا شيء يدوم على حاله، لكل شيء نهاية وأعاصير هذه المرحلة التي تمر بالمنطقة سوف تهدأ يوما وستكون لها خاتمة، إن لم يحقق قيادات الكرد آمال شعبهم وتطلعاته إلى الحرية والعيش الكريم الآن، ربما تعود تلك الدول صاحبة الشأن والتي تقتسم أراضي كردستان أن تتحالف معا من جديد كما اعتادت أن تفعل في الماضي وتجردهم حتى من المكتسبات التي بين أيديهم إلي.

إمارة بهدينان وكانتون السليمانية أم دولة كردستان؟

في مقال سابق بعنوان "دولة كردية اليوم" كنت قد تطرقت إلى موضوع الظروف الدولية ورياحها التي تسير منسجمة مع تطلعات الشعب الكردي إلى تحقيق حلم طال انتظاره وهو بناء دولته القومية على ترابه، هذا إذا أجاد قادة الكرد عملية دفع الشراع في الاتجاه المنشود. حاجة الكرد إلى كيان يضمهم ويحميهم بموجب قرارات أممية تزداد مع تفاقم الأحداث وسير المنطقة نحو المجهول في كل من سورية والعراق مع تنامي خطير لثقافة التعصب المذهبي بانتشار المنظمات الإرهابية من جهة وتعاظم دور التدخل الإيراني ذي الكيان المذهبي الشيعي الصرف في شؤون المنطقة من جهة أخرى.

لكن ليس فقط الظروف الدولية تشكل العامل المساعد على تحقيق هذا الحلم فهناك أمر إيجابي آخر إذ على الرغم من الخلافات السياسية والحزبية القائمة بين مختلف القوى الكردية إلا أن النزاعات محصورة بين أطراف قليلة، فالذين بأيديهم صناعة القرار الكردي لا يتجاوز عددهم ثلاثة أطراف كردستاني وبالاسم هم: البارزانيون، الطالبانيون، الأوجلانيون

وليس أكثر من طرفين اثنين على مستوى إقليم كردستان العراق إذا ما تم حسبان حركة التغيير مع الاتحاد الوطني الكردستاني ما يجعل أمر التوصل إلى توافق سياسي على المستوى القومي من شأنه وضع القضية الكردية في المرتبة الأولى على سلم أولويات القضايا التي بحاجة إلى حل عادل وعاجل دوليا، كما أن ذلك لا يستوجب سوى بعض التنازلات الحزبية وربما الشخصية.

في ظل هذه التقلبات التي تهزّ منطقة الشرق الأوسط، الإرهاصات المستمرة والنهايات المجهولة للأوضاع الإقليمية التي يمكن أن ترسو إليها الأمور وفي ظل هدوء في الإقليم نفسه شبيه بذلك الذي يسبق العاصفة تأتي الزيارة المرتقبة التي ينوي مسعود البارزاني القيام بها إلى الولايات المتحدة والتي من الممكن تحويلها إلى زيارة تاريخية لو تم الإعداد لها بروح زعيم ينشد الخلاص لشعبه على خلاف زيارته السابقة التي غلب عليها الطابع العائلي. من ضمن المسائل التي يُرَوَّج لها والتي من المحتمل أن يقوم البارزاني بمناقشتها مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما هو حق الكرد في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة.

من نافلة القول أن التاريخ النضالي الطويل للشعب الكردي ومواجهته لعقود آلة القتل، التهجير، الإقصاء، الأنفال، الإبادة الجماعية، استخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة الدولية ضده بهدف كسر إرادته وصهره مع القوميات الأخرى من عرب، ترك وفرس يعطي الزعماء الكرد قوة الحجة وسطوة الحق. المطلوب من هؤلاء هو الارتقاء إلى مستوى

تضحيات أهلهم وعدم القبول بما هو أقل من الاستقلال، لكن لإقناع الأمريكيين وغيرهم بأن الأمر يتعلق بهذا الشعب العريق الذي دفع على هذا الدرب دماء الآلاف من أبنائه، لابد من تمثيل سياسي حقيقي يضم على الأقل طرفي أو أطراف الساحة السياسية في كردستان العراق.

الشارع الكردي الذي يعلق آمالا كبيرة على حكمة مسعود البارزاني يترصد كل حركة تصدر منه اليوم أكثر من أي وقت مضى، يدرك أن إعداد البيت الداخلي الكردي ولملمته هو مفتاح الحل وسر النجاح كما يجب أن يسبق مسألة مناقشة الدولة الكردية مع الأمريكان.

السؤال: هل سيخيّب البارزاني آمال شعبه وأن أحلامه لا تتعدى حدود العشيرة ليحكم قبضته على مناطق نفوذ حزبه فيما يشبه الإمارة في منطقة بهدينان ولذلك اختار هذا التوقيت الذي يتزامن مع قرب نهاية فترة حكمه ومسألة التجديد له، حتى لو كان الثمن لجوء الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير في السليمانية إلى إعلان إدارة ذاتية شبيهة بإدارة الكانتونات في المناطق الكردية في سورية؟

إذا كان الهدف من الزيارة هو إلهاء الداخل الكردي بانتصارات سياسية فردية تساعده على التمديد لحكمه فسوف يظهر ذلك من خلال النخبة السياسية التي سترافقه .

كوباني الضحية

تعالت في الآونة الأخيرة الأصوات المطالبة بتدخل القوات البرية التركية لإيقاف تقدم تنظيم داعش الإرهابي بعد استيلائه على معظم قرى كوباني ومؤخرا وقوع أجزاء من المدينة الكردية العنيدة نفسها تحت سيطرة الإرهابيين، آملين أن تقوم الحكومة التركية بعمل عسكري تنقذ من خلاله آلاف الأرواح قبل أن يتمكن إرهابيو داعش من الفتك بهم.

أن تصدر هذه الأصوات المطالبة بالتدخل العسكري التركي من الدول الأجنبية وقوى التحالف المشترك هو أمر عادي فربما هم ساهون عن حقيقة الدور الذي يمارسه حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان في سورية.

تقدم داعش في المنطقة الكردية باتجاه كوباني يعود سببه المباشر لتقاعس قوات التحالف بقيادة أمريكا في شن هجماتها الجوية على التنظيم حيث إنها جاءت متأخرة وبذلك افتقدت فعاليتها، لكن السبب الجوهري خلف استفحال قوته هو الدعم التركي للتنظيم المتطرف فتركيا لها أجنداتها

الخاصة بها في سورية وهي بعيدة كل البعد عن أي مساعدة يتوقعها السوريون في الخلاص من نظام البعث الحاكم وانتقالهم إلى نظام برلماني تعددي حر وتدخلها في الشؤون السورية ليس إلا من باب حماية مصالحها وتوسيع رقعة نفوذها وقد كان جليا هذا التدخل مع بدء الثورة السورية من خلال تأليب القوميين العرب الذين انخرطوا فيما بعد في تنظيم الدولة الإسلامية التي تعاظم شأنها توازيا مع الدور المتنامي لحزب العمال الكردستاني بنسخته السورية.

الهجمات البربرية التي يشنها تنظيم داعش على كوباني تأتي تلبية لرغبة تركيا التي تسعى بكل الوسائل إلى إضعاف حزب العمال الكردستاني وكسر إرادة المقاومة لدى مناصريه، تقول صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بأن المحللين السياسيين يرون بأن تركيا تستخدم من بقي من كورد كوباني كرهائن ليس فقط لإجبار أمريكا على تنفيذ شروطها بل أيضا لإرغام القادة الكورد على التخلي عن أي مكتسبات سياسية يمكن أن يتوصلوا إليها من جراء الوضع المتشظي في سورية.

ما يجري في المناطق الكردية السورية هو حرب بين حزب العمال الكردستاني من خلال فرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي وتركيا من خلال القوى المتطرفة الإسلامية وهذا ليس بجديد على تركيا فقد سبق لها أن جندت الإسلاميين ضد الحزب المذكور في كردستان تركيا منذ عقود ومازالت حتى يومنا هذا وهؤلاء معروفون عند الأكراد بحزب" صوفيك"، كما أن جز الرؤوس وبقر البطون هو إرث تركي لداعش فمنذ

منتصف التسعينات كانت القوات التركية تقوم بالتمثيل بجثث الثوار الكورد وجنودها يلتقطون الصور بزهو مع رؤوس ضحاياهم المقطوعة تماما كما يفعل تنظيم داعش اليوم.

تركيا تعاني من كابوس رهيب لم يفارق مخيلة قادته يوما، هو كابوس الشعب الكردي ومطالبته بحقوقه القومية المشروعة التي ينكرها عليهم الأتراك واليوم كوباني المدينة الكردية تحترق على مرمى حجر من قواتها المرابطة هناك وهم ينظرون إلى الدخان المتصاعد من أبنيتها بارتياح في الوقت الذي يتوخى بعض القادة الكورد الحصول على مساعدة أو حماية منهم.

كوباني ستكون الضحية رقم واحد لأن أنصار العمال الكردستاني متواجدون بكثافة في كافة المدن الكردية المتاخمة بطبيعة الحال لأراضي كردستان تركيا مصدر الصداع التركي المزمن ولذلك سوف يستمر الأتراك إن تمّ اجتياح كوباني بدعم همج داعش للاستيلاء على مناطق كردية سورية أخرى.

من خلال ما ذكر آنفا فإن جملة من الأسئلة تفرض نفسها بقوة منها:

هل سيكون للتضحيات الجسام التي تقدمها قوات حماية الشعب بشاباتها وشبانها الشجعان وهم يبذلون أغلى ما لديهم في سبيل قضيتهم العادلة مكتسبات قومية تذكر، أم يترتب على قياداتهم في قنديل إيجاد إستراتيجية جديدة لواقع جديد حين يستمر الذئب التركي في التكشير عن أنيابه؟

هل سيقوم حزب الاتحاد الديمقراطي مثلا بتوجيه بنادقه نحو أهداف

نظام البعث الحاكم في دمشق الذي ألغى الوجود الكردي وهويته تنسيقا مع باقي المكونات السورية المناوئة لسلطة دمشق وأنا هنا لا أقصد من يرفعون الأعلام السوداء ولا الائتلاف المعارض الذي مسّخ قضية السوريين بلهاثهم وراء الحقائب والمناصب؟

وأخيرا هل سيعود العمال الكردستاني ويقود معركته الأصلية ضد الفاشية التركية في عقر دارها، أليس من هناك يتم التحرر واسترداد الحقوق وليس من كوبانيٱعفرين أو قامشلو؟.

مع من سيتحالف العمال الكردستاني مع البعث أم بارزاني؟

لا شك أن التدخل التركي العسكري المباشر الذي بدأ على شكل غارات جوية على مواقع العمال الكردستاني سوف يلحقه تدخل بري لكن ليس في إقليم كردستان العراق بل في بعض المناطق الكردية السورية التي تخضع لقوات حماية الشعب، الأمر الذي سوف يغير موازين القوى على مختلف الأصعدة ومن لا يرى هذه الحقيقة أو لا يريد رؤيتها فهو يهرب من الواقع.

مثلما هو معروف فإن تركيا تستخدم الحرب على تنظيم الدولة الإرهابي كغطاء لكسر شوكة العمال الكردستاني الذي صعد نجمه من خلال فرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي ومخاوفها من قيام الحزب المذكور بإيصال المناطق الكردية جغرافيا بعضها ببعض تمهيدًا لإقامة إقليم كردي شبيه بإقليم كردستان العراق مع اختلافٍ كبير في القيادة، الأمر

الذي بدون أدنى شك سوف يدعم موقف العمال الكردستاني في الداخل التركي لذلك تريد تركيا إنشاء منطقة آمنة على الأراضي السورية لتكون بمثابة صمام الأمان بالنسبة لها، تُمكنها من منع تقدم الحزب المذكور.

نحن معنيون جميعا بالذي سوف يحدث في المنطقة إذ ليس من المستبعد أن تقوم الطائرات الحربية التركية بالتحليق فوق مدن الإدارة الذاتية، تركيا التي لها باع طويل بتدمير آلاف القرى في شمال كردستان وتهجير الملايين من الكرد من ديارهم لن تتوانى بأن تقصف المناطق المأهولة بالسكان خارج حدودها للقضاء على تواجد المسلحين التابعين لحزب العمال في غرب كردستان بمباركة من حلف الأطلسي ما دام عذر محاربة الإرهاب موجودا.

كل الدلائل تشير إلى أن تحالف قوات حماية الشعب مع الأمريكان هش لا يمكن الاعتماد عليه، هاهي لا تحرك ساكنا وتركيا تشنّ غارات مدمّرة على مواقع حليفتها، كما أنها ليست جادة في حربها على الإرهاب ولو كانت كذلك لتمكنت من القضاء على داعش في وقت أقصر بكثير مما تفعله الآن. يقول ريتشارد سبنسر الصحفي المختص بشؤون الشرق الأوسط في جريدة ذا تلغراف البريطانية حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: الرئيس الأمريكي باراك أوباما لا يريد النصر السريع على تنظيم الدولة بل إنه يعتبر ذلك عبثيا ويشكل كارثة حقيقية، هذه ليست عملية تشويه صغيرة بل هي الحقيقة يضيف سبنسر.

حقا هل هناك عبثية أكثر من الدور الأمريكي الذي تقوم به اليوم

على الساحتين السورية والعراقية ؟ أمريكا وتركيا تصلان إلى توافق باستخدام قاعدة إنجيرليك، لكن لكل منهما عدوه بل إن عدو كل منهما هو حليف للآخر، داعش حليف لتركيا، وقوات حماية الشعب الكردية حليفة لأمريكا فهل يمكن الاعتماد على مثل هكذا حليف يريد إطالة آمد الصراع لا إنهائه.

إذا كانت المواجهة العسكرية مع دولة قوية بحجم تركية في سهول المناطق الكردية السورية دون مساندة حليف دولي قوي هو ضرب من الجنون فليس أمام قادة قنديل إلا خياران لا ثالث لهما: إما أن يطالبوا النظام السوري بالعودة إلى المناطق الكردية لترجع الأمور على ما كانت عليه قبل الثورة السورية وإما أن يتخذوا قرارًا تاريخيًا ذا بعد قومي عميق ويقومون ليس فقط بإشراك بل بتسليم مناطق الإدارة الذاتية (روج آفا) للقوى الكردية الأقل عداء لتركيا والمتمثلة بالمجلس الوطني الكردي المقرب من تيار البارزاني المقرب بدوره من أنقرة، بذلك سيتم الحفاظ على المكتسبات القومية عبر المؤسسات التي أنشأها حزب الاتحاد الديمقراطي، لن تذهب دماء الشهداء التي أُريقت هباءً، ستبقى الحاضنة الشعبية لحزب العمال في كردستان سورية ويزداد حجم التعاطف الشعبي معه كقوة قومية وسياسية هامة.

تركيا هي الدولة التي تحتل أكبر جزء من جغرافية كردستان وتضم أكثر من خمسة وعشرين مليون كردي، هي الأكثر نفوذًا وعداءً لقيام أي كيانٍ كرديٍ مستقل في أيٍ من الأجزاء الأربعة. أليس من الأولى أن

تتضافر كل الجهود لمحاربتها في الداخل التركي؟

القوات العسكرية التابعة لحزب العمال مشتتة بين روج آفا، سنجار، جنوب وشرق كردستان غارقة في أجزاء منها بصراعات ومهاترات بينية، أليس من الأجدر أن تتوحد في قنديل لمحاربة الفاشية التركية وخاصة بوجود جناح سياسي قانوني مثل حزب الشعوب الديمقراطية داخل أروقة الحكم في الدولة التركية؟

صحوة الذئب التركي

مع اختراق الطيران الحربي التركي للأجواء السورية والعراقية يكون الذئب التركي قد استيقظ من غيبوبته السياسية بعد أن استشعر الأتراك عقم علاقتهم مع تنظيم الدولة الإرهابي للقيام نيابة عنهم بمحاربة العمال الكردستاني، الحزب الذي وقع اختيار نظام البعث عليه عبر فرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي كشريك أساسي، ذلك الاختيار الذي لم يكن محض صدفة بل لاعتقاد النظام السوري بأن الحزب المذكور يعمل وفق أجندات محددة متجهة إلى الداخل التركي، نفس الدافع الذي شجع الأسد الأب لدعمه وتأمين معسكرات تدريب لعناصره في الثمانينيات من القرن الماضي في منطقة البقاع اللبنانية الخاضعة حينها لدمشق.

القيادة التركية اكتشفت أيضا أن تلك السياسة أعطت نتيجة معاكسة لتوقعاتهم، الاستمرار في تحدي حلفائهم في الناتو، عدم التعاون معهم للقضاء على تنظيم الدولة في سبيل إضعاف الحركة الكردية الموالية لحزب العمال الكردستاني قد أكسب الحزب المذكور المزيد من التعاطف

الدولي مع قضيته على حساب علاقات الأتراك مع العالم الخارجي عموما والغربي خصوصا كمحصلة لسياسة حكومة العدالة والتنمية الخاطئة هذا بالإضافة إلى اتساع شعبيته داخل كردستان التركية الأمر الذي سهّل على الحزب تعبئة المزيد من الشبان والشابات في صفوفه ومضاعفة أعداد مناصريه سياسيا حيث تمكن من خلال دعمه لحزب الشعوب الديمقراطي جناحه السياسي في الحصول على نسبة الأصوات التي أهّلت دخوله البرلمان التركي.

من وجهة نظر تركية فإن تعاظم دور منظومة العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية يهدد بلا شك أمنها القومي الأمر الذي فرض على الحكومة التركية تغيير نهجها مؤخرا عبر التحول من التدخل غير المباشر من خلال تنظيم الدولة الإرهابي إلى التدخل المباشر.

في ظل هذا التحول في الموقف التركي على الحزب الكردي السعي بدوره لإيجاد إستراتيجية تتسم ببعد النظر وذلك بعد حقبة من التأقلم مع الظروف والسير وفق تكتيك الاستفادة من التحولات السياسية والنزاعات الإقليمية بين الدول التي تتقاسم جغرافية كردستان.

الأتراك سوف لن يدّخروا جهدا في سبيل تقويض الإدارة الذاتية للمقاطعات الكردية الثلاث لإجهاض نشوء كيان كردي تابع للعمال الكردستاني عبر مسمياته المختلفة في حال سقوط حكومة دمشق المتهالكة.

كرديا الكرة في ملعب العمال الكردستاني لاتخاذ قرار مصيري فإما أن يكون فعلا كما اعتقد الأسد الأب والابن بأنه حزب يعمل وفق أجندات لا

علاقة لها بالداخل السوري ومتوجهة فقط نحو الداخل التركي وما الإدارة الذاتية اليوم إلا فرصة مؤقتة للطرفين: النظام حيث تفرغ بقواته في محاولة لسحق المناهضين له في المناطق الأخرى من خلال تفويض أمر المناطق الكردية للعمال الكردستاني عبر فرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي للعمل بالنيابة عنه مقابل بسط نفوذ الأخير على حساب القوى السياسية الكردية الأخرى واستغلاله الظروف المتاحة لتقوية مركزه كحزب شمولي على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية والعسكرية أم أنه سوف يثبت عكس ذلك أي أنه يخدم قضية الكرد كشعب لدرجة أن يسمح للأطراف السياسية المخالفة معه فكريا بتحمل مسؤولياتهم الوطنية والقومية بما فيها السماح لقوات البيشمركة التابعة للمجلس الوطني الكردي التي تلقت تدريباتها العسكرية في إقليم كردستان العراق بالمشاركة في الدفاع والإدارة.

ليس من المستبعد أن تنجح تركيا في إقناع الأمريكان والغرب إن لم تكن قد فعلت في الأيام الأخيرة بضرورة إطلاق يدها في المناطق الكردية السورية مقابل تعاونها التام مع قوى التحالف للقضاء على داعش وكما هو معروف فإن مصالح الأمن القومي للدول العظمى هي الأهم نظرا للدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الحكومة التركية العضو في حلف الشمال الأطلسي، حينها يكون الأكراد السوريون أولي الضحايا وآخر المستفيدين من التغييرات التي ستطرأ على المنطقة وسيفقد حزب العمال الكردستاني حاضنته الشعبية بينهم نظرا لإصراره المستمر في التفرد بالسلطة.

العوم ضد التيار

حين كانت الأغلبية الساحقة من المكونات السورية تابعة لحكم الأسد الذي كان يمارس سياسة اضطهاد وإقصاء ممنهجة بحق الكرد، يحاربهم حتى في لقمة عيشهم، سياسة عنصرية تراكمت آثارها على مر السنين مخلفة احتقانا شديدا بلغت ذروتها وتفجرت مخلفة أحداث 2004 في المناطق الكردية حيث واجه الأكراد بمفردهم آلة القتل التي استخدمها النظام مسمية انتفاضتهم بالغوغاء، بقي الكردي السوري رمز الإنسان الصامد في وجه النظام الجائر الذي امتهن خبث اللعب على الجميع حيث حرص على تعبئة الطائفة العلوية في صفوف الجيش من خلال إيهامهم بحتمية المصير المشترك على وجه الخصوص بعد أحداث الثمانينيات في حماة وتم إسناد المراكز الأمنية الهامة إليهم كما عمد إلى وضع العرب السنة في خدمته عبر أكذوبة الصمود والتصدي لإسرائيل وأمريكا ومن خلال النداء بشعارات زائفة عن القومية العربية المستمدة من مفاهيم حزب البعث العنصري، كما أمعن في تسخير الأقليات الدينية لخدمة أهدافه من خلال فزّاعة البديل الذي سيكون ضدهم وللنجاح في ذلك قام باستمالة

بعض الشخصيات الدينية من مختلف الطوائف واستخدامهم كأبواق له.

الآن ومع قرب انقضاء العام الثالث للثورة السورية ووجود الأغلبية الساحقة من المكونات السورية في الصف المعارض للنظام هناك ممارسات تستهدف وضع الكرد السوريين من جديد في فوهة بندقية الجميع، النظام، المعارضة بمختلف فصائلها، وحتى محاولة إقحام طرف كردي للتناحر ضد الآخر.

المسؤولية اليوم تاريخية واستثنائية، يجب ألا يكون قدر الكرد البقاء دائما في الجهة المعاكسة لا بد من وجود أطراف معتدلة في صفوف المعارضة السورية تستطيع استيعاب المكون الكردي واحتياجاته كشريك مهم لقيادة المرحلة القادمة في البلاد. تبادل الآراء والاستفادة من تجربة كردستان العراق كعمق إستراتيجي أمر جيد لكن التبعية أمر لا يخدم قضية الكرد السوريين وينتزع منهم استقلالية القرار الذي من المفروض أن يكون كرديا سوريا بحتا، هذا على الرغم من الاعتدال الكبير في موقف رئيس الإقليم تجاه قضية الكرد السوريين في ظل التوازنات الإقليمية المعقدة والصعبة.

من جهة أخرى نعم هناك قضية عادلة يخوضها الأكراد منذ عشرات السنين ضد الحكومة التركية التي مارست إرهاب الدولة بحقهم وقدموا آلاف الشهداء في سبيل نيل حريتهم لكن كل ذلك لا يخول قيادات حزب العمال الكردستاني المتواجدة في قنديل استخدام قضية الكرد السوريين كورقة ضغط على أنقرة من خلال زجهم في معارك لا تخدم إلا النظام

السوري وحليفه إيران. المعادلة السورية معروفة النتائج حين يسقط النظام وهذا ما سيحصل عاجلا أم آجلا حينها لن يكون للحزب المذكور قبول في المنطقة لا من المعارضة السورية، لا من حلفائها الإقليميين ولا الدوليين المتمثل بأوروبا وأمريكا، يبقى لديه أهم ركائز بقائه ألا وهي القاعدة الشعبية وممارساته اليوم هي التي تقرر حفاظه على حاضنته الشعبية الكردية أم فقدانه لها أيضا، لذلك من المهم جدا أن يعيد الحزب المذكور النظر في إستراتيجيته اليوم قبل فوات الأوان.

الشعب الكردي في سورية الذى عانى الحرمان وذاق مرارة الظلم على مدى عقود من الزمن على أيدي الطغمة الحاكمة من حقه أن يكون شريكا فاعلا في بناء سورية الجديدة، ويستنشق هواء الحرية مع بقية مكونات المجتمع السوري وليس له طاقة بالعوم ضد التيار لعقود أخرى.

المفقود المشترك بين السوريين عربا وكردا

لا شك أن للكرد دورا محوريا في التأثير على مجريات أحداث الثورة في سورية وكان النظام أسرع في الاستشعار بهذه الحقيقة أولًا ثم المعارضة وهو الأمر الوحيد الذي يشترك فيه النظام والمعارضة على حد سواء، لدرجة التناغم في الرؤى بينهما في هذه المسألة خلافًا لكل شيء آخر.

لكن على الرغم من معرفة الطرفين بهذه الحقيقة يبقى تعاملهما محصورًا ضمن دائرة ضيقة من الشك والارتياب. النظام الذي قام بتهجير الكرد من أراضيهم وإقامة الحزام العربي على طول الحدود مع تركيا ودعم والامتيازات للمستوطنات العربية التي تم نقلهم من حوض الفرات في الرقة وذلك بغرض التفوق على السكان الأصليين، حاول منذ بدايات الثورة تحييد المكون الكردي من المشاركة في الحراك المناهض له من خلال إعادة الجنسية للمجردين منها وتفويض حزب الاتحاد الديمقراطي "ب ي د" أمر الاهتمام بالكرد المناوئين للسلطة مقابل إطلاق أيديهم في المناطق الكردية دون أي اعتراف رسمي بحقوق قومية مشروعة. كما أن قوى

المعارضة بمختلف فصائلها لم ترتق في أطروحاتها إلى مستوى تطلعات السوريين عمومًا وفيما يتعلق بالشق الكردي خصوصًا في سورية المستقبل أي ما بعد الأسد.

المفقود المشترك بين السوريين العرب والكرد هو فقدان الثقة المتبادلة، عربيًا هو عامل فوبيا التقسيم الذي من منظور عربي إن حصل فسيكون بمبادرة من الكرد. كرديًا هو الخشية من عودة من يحل بديلًا للنظام وتصبح بأيديهم زمام الأمور أن يعودوا إلى ممارسة السياسة العنصرية نفسها التي مارسها حزب البعث الشوفيني على مدى عقود طويلة فتقوم الأغلبية العربية بإنكار حقوقهم القومية والسياسية تحت ذريعة حقوق المواطنة الفردية دون مراعاة للحقوق الجماعية ومن ثم ممارسة سياسة الدمج القسري وهذه المرة تحت استبداد المواطنة السورية بدل المواطنة العربية السورية في زمن النظام.

بناء جسور الثقة بين السوريين عربًا وكردًا هو مفتاح الحل الذي سيقود إلى التغيير ولن يكون الخاسر فيه أحد سوى نظام الأسد وحزبه الحاكم. لكن مسألة بناء جسور الثقة ليست بالسهلة وتتطلب تنازلات مشتركة من الطرفين.

كرديًا كسوريين يجب التخلص من الوصاية المفروضة علينا من الرموز السياسية في كردستان العراق وكردستان تركيا معًا، فنحن على الرغم من أننا في الأساس إثنية واحدة لكن هناك واقع معاش نلمسه كل يوم في ظل هذه المحنة التي يعانيها السوريون بمن فيهم الكرد فأهلنا المهجَّرون ليسوا

أكثر من لاجئين ساكنين في مخيمات الأمم المتحدة في كردستان العراق وفي تركيا، بالتالي فإن حل المسألة الكردية لن يكون إلا مع شركائنا السوريين .

عربيًا كسوريين لا مفر من الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي على أرضه بما فيه حق تقرير المصير ولن تنجح أي محاولة أخرى إلى لم شمل السوريين ضمن أراضي وحدود الدولة السورية الواحدة التي رسمها حولنا الإنكليز والفرنسيون منذ قرابة مائة عام.

اللجوء من قبل بعض المثقفين العرب إلى تزوير التاريخ كوسيلة لتمييع القضية الكردية والتهرب من الاستحقاقات الشرعية لن تكون مجدية فالوجود الكردي كأغلبية ساحقة على أراضيه يمتد على مدى الذاكرة خاصة في منطقة كوباني وكرداغ مع مدينة عفرين شمالي غربي حلب أما في منطقة الجزيرة فهناك قسم من الكرد نزحوا إليها من تركيا في مطلع العشرينيات من القرن الماضي في أعقاب الانتفاضات الكردية هناك وحسب إحصائيات سلطات الاحتلال الفرنسي في منتصف الثلاثينيات من القرن المنصرم والمدونة في كتابات السفير والدبلوماسي السويدي السابق انغمار كارلسون كانت الإحصائيات السكانية في الجزيرة على الشكل التالي:

اثنان وثمانون ألف كردي بشكل رئيسي سكان قرى يعملون في الزراعة.

اثنان وأربعون ألف نسمة مسلمين عرب، غالبيتهم بدو رحل، مربو مواشي ولكن مع ازدياد في أعداد الذين يتحولون إلى سكان قرى.

اثنان وثلاثون ألفًا من المسيحيين بشكل رئيسي سكان مدينة القامشلي

والحسكة حرفيون وتجار.

كما يجب ألا ننسى التواجد الكردي الكبير في دمشق والذي يعود إلى أيام الأيوبيين، وتواجد مماثل في حلب.

الأسد بنظامه البعثي كان ولايزال مهندس العداء للكرد السوريين ويوصفهم برامج حزبه الفاشي بالورم السرطاني الذي ينتشر في الجسم العربي وأن الكرد هم أعداؤنا ولا فرق بين كردستان ويهودستان، لذلك على من يعتبر نفسه من المعارضة السياسية الوطنية عليه أن يعمل جديًا على محو ثقافة البعث نهائيًا من مخيلته. في المحصلة فإن الطرفين أي السوريين عربًا وكردًا مطالبين بالعمل على مدّ جسور الثقة وإعطاء الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد فيه متسع للتنوع الإثني، الطائفي والتعددية الفكرية.

دولة اتحادية مناطقيا

لا نفشي سرًا إذا قلنا بأن تركيبة الواقع المجتمعي السوري غير المتجانس شكل أحد أهم عوامل التعقيد في الحالة السورية منذ أن اندلعت شرارة الثورة المطالبة بالتحول الديمقراطي والتخلص من الاستبداد وما تلاها من تحطم لقبضة النظام الحديدية التي كانت تحبس السوريين جميعًا ضمن عموم المساحة الجغرافية في بلد أسماه بسوريا الأسد.

كما أن التركيبة المذكورة كانت أحد أهم العوامل المؤثرة على مواقف القوى الإقليمية والدولية ودفعها إلى التردد والشك في إمكانية نجاح نظام ديمقراطي وسط هذا التنوع الإثني والمذهبي المتعدد واتجهت تلك القوى إلى السلبية في التعاطي مع الأزمة وعدم حسم الصراع لصالح أي طرف كان. المواقف المذكورة ساهمت في تفاقم الوضع نحو الأسوأ مع مرور كل يوم وتحولت حياة السوريين إلى مأساة حقيقية بكل المعايير وتم إدخال البلاد في متاهة ضاعت في حناياها كل آمال الخلاص واكتسب الصراع تدريجيًا صبغة الحرب الأهلية أي الكل ضد الكل أفقيًا، عموديًا، طائفيًا وإثنيًا.

بعضهم يسعى إلى تغيير السلطة من مستبدة إلى أخرى مماثلة وربما أسوأ، آخرون يريدونها كعكة للاقتسام وفصائل متطرفة تعمل على إدامة الصراع

للحفاظ على حالة اللاستقرار والمستنقعية لتنفيذ مآربهم على حساب دماء السوريين. الصفة التي تجمع كافة المسلحين المتحاربين بمن فيهم جيش الأسد هو عدم تمثيلهم الشارع الشعبي السوري العريض رغم ادعائهم ذلك. وفي الجانب السياسي حتى هذا اليوم لم تتضح صيغة نظام الحكم الذي لابد أنه آت وسيخلف الأسد وحزبه الذي مزّق البلاد وهجرَّ أهلها إلى كل شعاب الأرض هائمين على وجوههم هاربين من وطن صادره رئيس مصاب بالفصام مدعومًا من دخول شركائه المتطرفين لمساعدته في قتل الشعب وإدخال البلاد في طريق معتم مسدود.

حقيقة أن الوضع السوري شائك لا يختلف عليه اثنان لكن على الرغم من ذلك فهناك كثير من التهويل عندما يتعلق الأمر بإمكانية إيجاد صيغة حل من شأنه أن يخرج السوريين من محنتهم لكن ذلك بالتأكيد لن يكون عبر اللقاءات الماراتونية في جنيف والتي تجري دون أي خريطة طريق متماسكة يمكن التعويل عليها للتوصل إلى حل يرتقي إلى تطلعات السوريين عمومًا.

التركيبة السكانية من الأديان والمذاهب المختلفة وخصوصية التناحر الطائفي الذي سببه لجوء النظام إلى استغلال طائفته العلوية في الحالة السورية للحفاظ على السلطة وإيهامها بأنها حرب مذهبية وجودية ضدهم من قبل الغالبية السنية وبالتالي سقوط النظام هو ضياع لهم، تجعل من ضرورة الدعوة إلى سورية دولة علمانية يتم فيها فصل الدين عن الدولة وتجعلها الصيغة الوحيدة التي يمكن من خلالها تضمين المساواة في الحقوق والواجبات وتبعد شبح المحاصصة الطائفية.

الناحية الثانية: هي الإثنيات الأصيلة المختلفة المتواجدة على ترابها ضمن حدود الدولة السورية الحديثة التي رسمها الاستعمار، هنا نجد طروحات عديدة منها: إعادة إنتاج الدولة المركزية، اللامركزية الإدارية مع المناداة بحقوق المواطنة المتساوية دون تمييز لعرق أو دين أو جنس ومؤخرًا الفيدرالية التي أعلن عنها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي منفردًا.

إذا أخذنا بالاعتبار الرأي العام للشارع السوري فهناك توافق كبير بالرغبة في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والتحول الديمقراطي من حكم البعث الشمولي والنظام العسكري إلى حكم مدني يضمن العدالة الاجتماعية والقانونية وتكافؤ الفرص وحرية الرأي والتعبير، هنا يحتل طرح المواطنة المتساوية الدرجة الأولى لكنها دون تضمين للحقوق الجماعية للإثنيات المختلفة في سورية سيدخلنا في موقف مشابه جدًا للموقف الذي حدث في مكدونيا حين قرر الاتحاد الأوربي عام 2001 عبر (اتفاقية أوهريد) بعدم التطرق إلى ذكر القوميات واعتبار مكدونيا دولة لمواطنيها وحينها اعترضت المكونات الإثنية في مكدونيا وفي مقدمتهم الألبان وطالبوا بنص صريح للاعتراف بهم كشعوب وأجبروا الاتحاد الأوربي على إعادة صياغة فاتحة الدستور المكدوني بإضافة كلمة شعب إلى كل مكون وأصبح على الشكل التالي الذي قمت بترجمته من الإنكليزية:

(مواطنو جمهورية مكدونيا، الشعب المكدوني وكذلك المواطنون الذي يعيشون داخل الحدود المكدونية والذين هم جزء من الشعب الألباني، الشعب التركي، الشعب الفالشي، الشعب الصربي، الشعب الروماني،

الشعب البوسني وآخرون قرورا تأسيس جمهورية مكدونيا دولة مستقلة ذات سيادة). مثلما العلمانية تشكل الحل للخروج من إشكالية الطائفية المذهبية، كذلك التوافق على صيغة فاتحة الدستور السوري الجديد سيكون مفتاح الحل لمختلف إثنياتها وغير ذلك لن تشعر الإثنيات غير العربية بحقوقها المتساوية كشركاء في وطن واحد متساويين في الحقوق والواجبات ولذلك فإن أحد الحلول الرئيسية هو التوافق على صياغة دستور جديد بمشاركة الجميع وتكون على غرار فاتحة الدستور المكدوني على سبيل المثال لا الحصر:

مواطنو دولة سورية الاتحادية: الشعب العربي، الشعب الكردي، الشعب السرياني الآشوري وآخرون قرروا تأسيس دولة سورية الاتحادية مستقلة ذات سيادة. العرب أكبر إثنية تليها الكرد ومن ثم السريانية الآشورية نظرًا للارتباط التاريخي العميق لهذه القومية مع التراب السوري وأهميتها في ربط ماضيها بحاضرها ومستقبلها.

ويبقى الضمان الوحيد للتخلص من عودة النظم الاستبدادية هو إقامة نظام فيدرالي مناطقي لا إثني يشعر فيه السوريون في مختلف أقاليمهم بحرية الحركة والعمل والسكن والإحساس بالانتماء المشترك إلى وطن سوري واحد بلغات، ثقافات وإثنيات متعددة وبمواطنة من الدرجة الأولى وربما الاتفاق على علم موحّد غير علم النظام أو الثورة عَلَم يمثل التنوع السوري ويعطي الشعور للجميع بالانتماء المشترك ويشكّل الضمان لوحدة السوريين ويُبعد شَبَحَ التقسيم عن أراضيهم.

سوريون كرد أم كرد سوريون؟

تناول مؤخرًا الكثير من المثقفين السوريين الشأن الكردي وهذا الأمر في حد ذاته يعتبر تطورًا إيجابيًا بغض النظر عن رؤية كل منهم إلى المسألة الكردية الشائكة في سورية وسبل حلها!

فترة الخمسين عامًا من حقبة النظام الاستبدادي البعثي كانت كفيلة بفرض ثقافة العنصرية على الجميع ومجرد مناقشة مسألة التعددية هو أمر جديد على السوريين العرب وكل أمر مخالف لذلك كان يعتبر حتى زمن قريب جدًا هو ضربًا من التآمر الإمبريالي الصهيوني لتقسيم وتفتيت البلاد والنيل من صموده وتصديه.

ظهور هذا الاهتمام ولو أنه لايزال اهتمامًا خجولًا وربما يعود الفضل الأول فيه إلى دور حزب الاتحاد الديمقراطي وتحديدًا جناحه العسكري، حيث في سورية لا يسمع صوت لأحد ما لم يكن مترافقا مع صوت البندقية يمكن أن يشكل أساسًا لبناء حوار مثمر يتم من خلاله تقارب وجهات النظر وفي المحصلة القبول بالتعددية والقبول بالآخر كشريك في وطن واحد وليس كأقلية تابعة.

يبدأ غالبية هؤلاء المثقفين بالإسهاب في الحديث عن تضامنهم مع هذا المكون السوري المظلوم والذي تعرض للاضطهاد على مدى سنوات بشكل فاق ذلك الاضطهاد الذي كان يشمل معظم السوريين حسب تعبيرهم وينطلقون بشكل عام من مبدأ أن الكرد هم سوريون أولًا ما يحتم عليهم بالضرورة التحلي بمسؤولية انتمائهم الوطني والتفكير قبل كل شيء ضمن هذا الإطار ومن ثم تأتي المسائل الجزئية بتفاصيلها كحقهم في استخدام لغتهم وممارسة تقاليدهم في الغناء والرقص والاحتفال بمناسباتهم العامة ضمن هذا النسيج السوري البديع والمتماسك! وفي ظل قانون دستوري يضمن حقوق المواطنة المتساوية للجميع!!

لا يقبل المنطق أن يطلب طرف من الآخر الالتزام بالوطنية وهو نفسه متشبث بانتمائه العرقي قبل الوطني. دعونا ننظر إلى الأمور من وجهة نظر محايدة أي لا عربية ولا كردية:

هل من الإنصاف اتهام الأكراد بالانفصالية وأنت تتمسك بعروبة سورية أرضًا وشعبًا وتفرض لغتك العربية كلغة رسمية وحيدة في البلاد؟

هل من العدل في شيء أن تتبنى فكر الانتماء لوطن عربي كبير وتؤكد على الامتداد الإثني العربي في سورية لباقي أجزائه وتحرم هذا الحق على الكردي أن يعتبر الأجزاء الأخرى من كردستان امتدادا وعمقا إثنيًا له؟

هل هي مواطنة متساوية أن يتمتع العرب بكامل الحقوق الجماعية بينما على الآخرين أن يكتفوا بحقوق المواطنة الفردية المتساوية!؟

هناك سمة مشتركة تجمع ما بين طروحات مثقفينا العرب السوريين

ألا وهي سمة التهرب المقصود قدر الإمكان من الحديث عن البدايات التاريخية لتشكيل حدود الدولة السورية الحالية ومن كان وراء هذه الخريطة التي سميت بالجمهورية السورية بداية ومن ثم الجمهورية العربية السورية على الرغم من أنه تاريخ قريب بالكاد يتجاوز المائة عام بين الفرنسيين والإنكليز.

لاشك أن التركيبة السكانية في المناطق الكردية السورية أكثر إشكالية مما هي عليها في الأجزاء الأخرى من كردستان وقد ساهمت جملة المراسيم والإجراءات العنصرية الهادفة إلى التغيير الديموغرافي إلى المزيد من التعقيد وذلك من خلال مصادرة الأراضي وتطبيق مشروع الحزام العربي وإلغاء حقوق التملك العقاري وتغيير أسماء الأماكن والبشر ورسم برامج سياسية مدروسة بعناية لتجويع الناس والعمل بإصرار على فرض التبعية الاقتصادية التي بدورها شكلت أهم عوامل اللجوء إلى الهجرة داخليًا إلى المدن الكبرى وخارجيًا إلى كافة أرجاء المعمورة.

كل ما ذكر آنفًا هو إرث لا يمكن بأي حال من الأحوال للسوريين تجاهله ولا يمكن إنكاره ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو:

متى يتوصل السوريون إلى مرحلة من النضج كفيلة باذلال كل المصاعب التي خلفها النظام الشمولي ويكون في مقدورهم إصلاح ما أفسده حكم البعث على مدى خمسة عقود وذلك من خلال هدم الأساس المتهالك وبناء دولة سورية الجديدة على أسس سليمة؟

من الطبيعي أن الشعوب هي من ترسم حدودها برغبتها وهذا ما لم

يفعله السوريون بل رسمت لهم من الخارج وهم بداخلها دون أن يكون لهم رأي بالقبول أو الرفض! من نافلة القول أن سورية لن تعود على ما كانت عليه قبل انطلاقة الثورة المخطوفة عمليًا والمراد وأدها، وهذا ما يضعنا كسوريين أمام اختيارين لا ثالث لهما:

- أن نكون جميعًا مواطنين بحقوق جماعية وفردية متساوية في دولة متعددة الإثنيات والمذاهب.

- أو أن نلغي انتماءاتنا الإثنية ونتمسك بالهوية الوطنية السورية الجامعة كمظلة تحمينا جميعًا وهذا يتطلب من كافة الأطراف التخلي عن النزعة القومية الشوفينية. حينها فقط يمكن أن نقول نحن سوريون كرد أو سوريون عرب وليس العكس!